

ورقة بعنوان:

السياسة الإسرائيلية تجاه إبعاد الفلسطينيين:

مبعود كنسية المهد نموذجا

إعداد:

أ. حسام الدجني

د. نادية أبو زاهر

مقدمة إلى مؤتمر

" الإبعاد من سياسة التطهير الجماعي إلى التهجير الفردي:  
نحو تعزيز مقاومة سياسة الإبعاد

2013/11/26

جامعة النجاح الوطنية

## فهرس الموضوعات

1	..... ملخص الدراسة	
1	..... كلمات مفتاحية	
3	..... المقدمة	
4	<b>الإطار النظري</b>	<b>.1</b>
4	..... مفهوم الإبعاد من منظور علم السياسة	1.1
5	..... نبذة عن السياسة الإسرائيلية تجاه إبعاد الفلسطينيين	1.2
7	<b>الظروف التي تم بها إبعاد مبعدي الكنيسة وصفقة إبعادهم</b>	<b>.2</b>
7	..... الظروف التي تم بها إبعاد مبعدي كنيسة المهدي	2.1
8	..... قنوات التفاوض بشأن محاصري كنيسة المهدي مع إسرائيل وعقد صفقة لإبعاد بعضهم	2.2
9	<b>الموقف من قضية مبعدي كنيسة المهدي</b>	<b>.3</b>
9	..... موقف مبعدي كنيسة المهدي من اتفاقية إبعادهم	3.1
11	..... موقف الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان من قضية مبعدي كنيسة المهدي	3.2
13	..... موقف منظمات حقوق الإنسان من قضية مبعدي كنيسة المهدي	3.3
14	..... مؤقف السلطة الفلسطينية من قضية مبعدي الكنيسة	3.4
15	<b>أخطاء السلطة والمبعدين وتصوير يساعد على عودتهم</b>	<b>.4</b>
15	..... أخطاء وقع بها المبعدون والسلطة بشأن اتفاقية إبعادهم	4.1
16	..... تصور لكيفية مساعدة مبعدي كنيسة المهدي بالعودة	4.2
20	..... نتائج الدراسة	
22	..... المراجع	

## ملخص الدراسة

تهدف هذه الورقة لمعالجة السياسة الإسرائيلية في إبعاد الفلسطينيين من خلال حالة مبعدي كنيسة المهدي. وتناولت الجانب السياسي بالنسبة لقضية مبعدي الكنيسة وليس الجانب القانوني. وعالجت الورقة الظروف التي تم بها إبعاد محاصري الكنيسة ومواقف كل من مبعدي كنيسة المهدي والأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان والسلطة والمنظمات الحقوقية الفلسطينية من قضية مبعدي الكنيسة، وتوصلت الورقة إلى أنه ورغم أن جميع المواقف كانت رافضة للإبعاد إلا أنها لم تمارس ضغوطا كافية على إسرائيل من أجل عودتهم إلى أماكن سكنهم حتى اليوم. ووجدت أن الغموض الذي أحاط باتفاقية إبعادهم تحمل نتيجته المبعدون وحدهم، لأن إسرائيل لا تحترم القانون الدولي الرافض للإبعاد أو أي اتفاقية توقعها ولا تزال ترفض عودة مبعدي الكنيسة ومستمرة بسياسة إبعاد الفلسطينيين. وتوصلت الورقة لوضع تصور قد يساعد في عودة المبعدين، في حال تضافر جهود المبعدين والسلطة والرأي العام الفلسطيني والإعلام والمؤسسات الحقوقية.

## كلمات مفتاحية:

الإبعاد، مبعدو كنيسة المهدي، السياسة الإسرائيلية في الإبعاد.

## المقدمة

انتهجت إسرائيل سياسة إبعاد الفلسطينيين عن أراضيهم واستمرت بسياستها بإبعاد الفلسطينيين ضاربة بعرض الحائط القوانين الدولية التي تحظر على دولة الاحتلال أن تقوم بإبعاد المدنيين. ورغم اهتمام علم القانون الدولي بمفهوم الإبعاد إلا أنه اهتم به من الناحية القانونية فقط، وأغفل الجوانب السياسية خاصة عندما لا تلتزم دولة الاحتلال كإسرائيل بالقانون الدولي، في حين اهتم علم السياسة بالنواحي السياسية لمفهوم الإبعاد.

تسعى هذه الورقة لتوضيح السياسة الإسرائيلية في إبعاد الفلسطينيين وذلك من خلال حالة مبعدي كنيسة المهد، لا سيما وأن مبعدي الكنيسة لا زالوا يعيشون ظروفًا صعبة للغاية وحتى أولئك الذين يتواجدون في الخارج لا زالوا يواجهون مضايقات عديدة، ويطالبون القيادة الفلسطينية بذل الجهود الجدية لعودتهم إلى منازلهم وعائلاتهم، لكنهم أصبحوا يشكون بمدى جديتها بالنسبة لبذل الجهود الكافية لعودتهم. وأصبح يتخوف المبعدون إن لم تبذل السلطة جهودًا جدية في عودتهم أن يعودوا في توأبيت كما حصل مع أحد زملائهم، أو أن يبقوا إلى ما لا نهاية في الإبعاد، فيصبح مصيرهم كمصير اللاجئين الفلسطينيين.

تهتم هذه الورقة بمعالجة قضية مبعدي كنيسة المهد من المنظور السياسي وليس من منظور القانون الدولي، خاصة وأن القانون الدولي الإنساني عندما تناول حقوق المبعدين تناولها بغض النظر إن كانت هناك اتفاقية مكتوبة أم لا بشأن إبعادهم. بينما وفيما يتعلق بقضية مبعدي كنيسة المهد فقد كانت هناك اتفاقية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني لكنها شفوية غير مكتوبة، ولم تلتزم إسرائيل بالمدة التي تم الاتفاق عليها بإعادة مبعدي الكنيسة بعد سنة أو سنتين على الأكثر، ولا زالوا بالإبعاد حتى اللحظة. وأحيط بهذه الاتفاقية الغموض حول قنوات الاتصال أثناء عملية التفاوض بشأن مبعدي الكنيسة، وكان موقف السلطة بحسب رئيس السلطة الحالي أبو مازن بشأن الاتفاقية بوصفها بالمعيبة والتتصل منها، بسبب أن أحد قنوات التفاوض ممن عقدوا الاتفاقية هم ملاحقون من القضاء الفلسطيني وهربوا خارج فلسطين.

اعتمدت الورقة في جمع البيانات على أسلوب المقابلة وذلك لعدم توفر دراسات يمكن العودة إليها بشأن مبعدي الكنيسة. وتتناول مفهوم الإبعاد من منظور علم السياسة، ونبذة عن السياسة الإسرائيلية تجاه إبعاد الفلسطينيين، والظروف السياسية التي تم خلالها إبعاد مبعدي كنيسة المهد عن أماكن سكنهم، وتوضيح الغموض الذي أحاط بظروف الاتفاقية التي تمت بشأنهم. كما تتناول موقف مبعدي كنيسة المهد من اتفاقية إبعادهم، وكذلك موقف كل من الأمم

المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان، ومنظمات حقوق الإنسان العاملة في فلسطين، والسلطة من قضية مبعدي كنيسة المهدي، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج حول كيفية وضع تصور لكيفية مساعدة مبعدي كنيسة المهدي بالعودة.

## 1. المحور الأول: الإطار النظري

### 1.1 مفهوم الإبعاد من منظور علم السياسة

الإبعاد القسري للمدنيين أو الترحيل باعتباره أحد المفاهيم التي يهتم بها علم السياسة يُعتبر من المفاهيم الحديثة، وارتبط هذا المفهوم بالحربين العالميتين الأولى والثانية لما انتشر خلال هاتين الحربين من ويلات عديدة من بينها الإبعاد والحاجة لتفاديها. فبعد الحرب العالمية الأولى ظهرت محاولات من الدول الحلفاء عام 1919م للحد من الإبعاد من خلال تشكيل لجنة تحقيق بالمخالفين لقوانين الحرب من بينها إبعاد المدنيين<sup>1</sup>. وزاد الاهتمام به بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد عمليات الترحيل والإبعاد الواسعة التي قامت بها القوات النازية والتي شملت عمليات ترحيل لليهود<sup>2</sup>. وهذا لا يعني بأنه لم يكن يتم الاهتمام بالإبعاد بشكل سابق للحربين العالميتين، إذ قامت وزارة الدفاع الأمريكية بنشر الأمر رقم (100) المعروف بلائحة ليبر LIEBER لضبط تصرفات جيوشها في الميدان سنة 1863م، حيث اهتم بالترحيل القسري للمدنيين وذلك في المادة 23 منه<sup>3</sup>. لكن الاهتمام به على الأقل من الناحية الأكاديمية من علمي القانون الدولي والسياسة ازداد بعد الحرب العالمية الثانية.

تركز اهتمام القانون الدولي بالإبعاد بالجانب القانوني فيما يتعلق بحماية حقوق المبعدين<sup>4</sup>، فيما اهتم علم السياسة بالجانب السياسي فيما يتعلق بسياسات الدول المحتلة التي

<sup>1</sup> سميت اللجنة بلجنة " تحديد مسؤوليات مبتدئي الحرب وتنفيذ العقوبات" للتحقيق في انتهاكات قوانين الحرب وأعرافها في البر والبحر والجو انظر:

Robert Cryer, Prosecuting **International Crimes Selectivity and the International Criminal Law Regime**, Cambridge: Cambridge University Press, 2005, pp 31-33.

<sup>2</sup> Olaoluwa Olusanya , **Double Jeopardy Without Parameters**, Oxford: Inersentia, 2004, p. 235.

<sup>3</sup> **General Orders No. 100: The Lieber Code**, 24 April 1863, available at Yale Law School, [http://avalon.law.yale.edu/19th\\_century/lieber.asp](http://avalon.law.yale.edu/19th_century/lieber.asp)

<sup>4</sup> يعتبر فقهاء القانون الدولي أن اتفاقية جنيف 1864 واتفاقيات لاهاي لعامي 1899 و1907 أوجدت بعض الحماية الضمنية التي تقرر حماية المدنيين من الترحيل القسري زمن النزاعات المسلحة. فيما تعتبر اتفاقية جنيف عام 1949 الاتفاقية الرابعة أول نظام قانوني لحماية المدنيين من الترحيل والإبعاد القسري. وكذلك البروتوكولين الإضافيين لسنة 1977، وأيضا النظام الأساسي للمحكمة الجنائية

تمارس الإبعاد. فبينما يستند القانون الدولي إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في تعريف الإبعاد حيث يُعرف على أنه: "ترحيل الأشخاص المحميين قسراً من المنطقة التي يوجدون فيها بصفة مشروعة بالطرد أو بأي فعل قسري آخر دون مبررات يسمح بها القانون الدولي".<sup>5</sup> يركز علم السياسة بالنسبة لتعريف الإبعاد على ممارسات الدولة المحتلة وما تقوم به "بإبعاد المدنيين من منطقة محتلة إلى منطقة أخرى"<sup>6</sup> سواء أكان النقل داخل البلد المحتلة أو خارجها لإحكام سيطرتها على الإقليم المحتل، وهو ما حظرته اتفاقية جنيف الرابعة في المادة 49 منها<sup>7</sup>، وحظر المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة للإبعاد القسري للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة، هو إحدى القواعد المتعلقة بالاحتلال<sup>8</sup>. بالمقابل تقوم دولة الاحتلال بجلب مواطنيها وتوطنهم في الأقاليم التي تحتلها وكلما زاد عددهم كلما استغلّتهم دولتهم لحجة البقاء في ذلك الإقليم حتى بعد توقيع اتفاقية سلام.

تتم عمليات الإبعاد لأهداف عديدة كأهداف إنسانية أو عسكرية من المناطق التي تتعرض للخطر في حالات النزاع، ويكون هذا الإبعاد مؤقتاً ويتم إعادتهم حال زوال الخطر، إلا أن من أخطرها أن يكون الهدف من الإبعاد بهدف التطهير العرقي، كالتي مارستها إسرائيل لتفريغ فلسطين من سكانها وإحلال اليهود مكانهم. وسيتم تالياً تقديم نبذة عن السياسة الإسرائيلية في الإبعاد ضد الفلسطينيين.

## 1.2 نبذة عن السياسة الإسرائيلية تجاه إبعاد الفلسطينيين

سياسة الاحتلال الإسرائيلي تقوم على إبعاد المواطنين الفلسطينيين، وابتدأت هذه السياسية من خلال عمليات طرد السكان الفلسطينيين عن أرضهم سواء بتهجيرهم خارج فلسطين

---

الدولية في روما لسنة 1998 يهدف إلى ملاحقة كل من ينتهك قواعد حماية المدنيين من الترحيل والإبعاد القسري وغيرها من قواعد القانون الإنساني. انظر:

بن شعيرة وليد، الترحيل والإبعاد القسري للمدنيين في ضوء القانون الدولي الإنساني، رسالة (ماجستير)، جامعة الحاج لخضر (باتنة). كلية الحقوق. قسم العلوم القانونية. 2010، ص 1.

<sup>5</sup> Cherif Bassiouni, Crimes Against Humanity In International Criminal Law, 2<sup>nd</sup> edition, London: Kluwer Law International P. 326.

<sup>6</sup> عمر سعد الله، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 6-7.

<sup>7</sup> محمد صافي يوسف، الحماية الدولية للمشردين قسرياً داخل دولهم، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004، ص 48-49؛ عمر سعد الله، تطور تدوين القانون الدولي الإنساني، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 117-119.

<sup>8</sup> Jean-Mari Henckaerts, Mass Expulsion in Modern International Law and Practices, London: Martinus Nijhoff Publishers, 1995, p 144.

أو داخلها، مثلما حصل عندما قامت بطرد الفلسطينيين عام 1948م أو عام 1967م. ثم برزت هذه السياسة من جديد خلال الانتفاضة الأولى، حيث أبعدت مئات الفلسطينيين إلى جنوب لبنان بشكل جماعي إلى منطقة مرج الزهور رغم إدانة هذا الإبعاد بقرار مجلس الأمن رقم (799)<sup>9</sup>. وفي الانتفاضة الثانية انتهجت إسرائيل سياسة الإبعاد خلال الانتفاضة الثانية سواء بما قامت به من ممارسات الإبعاد ضد الأسرى الفلسطينيين، حيث تم إبعاد عشرات الأسرى من سكان الضفة الغربية إلى قطاع غزة والشتات، وصولاً للأمر العسكري رقم 1650 الذي اصدره اللواء غاني شامني، قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية بتاريخ 13 تشرين الأول 2009م، وهو عبارة عن تعديل رقم (2) للأمر العسكري 329 الصادر عام 1969م والمسمى (أمر بشأن منع التسلل)<sup>10</sup>. حيث ذكرت صحيفة هآرتس العبرية في عددها الصادرة يوم الأحد (2010/4/11م) أن الجيش الإسرائيلي أصدر أمراً عسكرياً لإبعاد الآلاف من المواطنين الفلسطينيين وتقديمهم للمحاكمة بتهمة التسلل إلى الضفة الغربية<sup>11</sup>.

لم تستثن السياسة الإسرائيلية نواب الشعب الفلسطيني من الإبعاد، فبعد إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية لعام 2006م، صدر بتاريخ 2010/5/19م قراراً من وزارة الداخلية الإسرائيلية يقضي بسحب هويات النواب المقدسيين وإبعادهم عن القدس<sup>12</sup>، بعد رفض النواب تقديم استقالتهم من المجلس التشريعي.

يعتبر مبعدو كنيسة المهد مثلاً على السياسة الإسرائيلية العنصرية، وتحديدًا سياسة الإبعاد ضد الفلسطينيين التي لا زالت تبعاتها ماثلة على مبعدي كنيسة المهد، حيث لم يعودوا حتى لحظة إعداد هذه الورقة رغم أن هذا الإبعاد حصل عام 2002م وكان مقرراً عودتهم بعد عام أو عامين. وفيما يلي تقديم نبذة حول الظروف التي أحاطت بإبعادهم.

## 2. المحور الثاني: الظروف التي تم بها إبعاد مبعدي الكنيسة وصفقة إبعادهم

<sup>9</sup> رجب البابا، جهود حركة المقاومة الإسلامية ( ) في الانتفاضة الفلسطينية (1987-1994) (ماجستير)، الجامعة الإسلامية كلية الآداب- قسم الآثار والتاريخ. 2010، ص 265.

<sup>10</sup> قانونية إسرائيلي 1650 صحيفة القدس المحلية 27 نيسان 2010 . 19.

<sup>11</sup> "قرار عسكري جديد سيسمح للجيش بإبعاد عشرات آلاف الفلسطينيين من الضفة الغربية" صحيفة هآرتس موقع صحيفة هآرتس 11 نيسان 2010 : <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1196890>

<sup>12</sup> محمود أبو صوي، "مشروعية الإبعاد القسري للسكان المقدسيين في ظل أحكام القانون الدولي الإنساني: قضية النواب المقدسيين"، 13/2011، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية بجامعة بيرزيت، 2011، ص.1.

## 2.1 الظروف التي تم بها إبعاد مبعدي كنيسة المهد

تتلخص الظروف التي تم بها إبعاد مبعدي كنيسة المهد بما حصل في الثاني من ابريل عام 2002م، عندما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بمحاصرة كنيسة المهد في مدينة بيت لحم والتي كانت تعيش تحت الحصار والاجتياحات العسكرية الإسرائيلية ضمن حملة السور الواقى، وذلك بعدما لجأ للاحتباء بالكنيسة عدد من الفلسطينيين، فحوصر بها ما يزيد عن مائتي فلسطيني ما بين مقاتلين ومواطنين ورهبان مسيحيين. واستمر الحصار لمدة 39 يوماً، عاش خلالها المحاصرون أوضاعاً لا إنسانية، بسبب قطع قوات الاحتلال الإسرائيلي الماء والكهرباء عن الكنيسة منذ اليوم الأول للحصار، وإطلاقهم النار على أي شيء يتحرك في ساحة الكنيسة الأمر الذي أدى إلى قتل قارع الأجراس وثمانية آخرين، إضافة إلى إصابة عشرين من المحاصرين، عدا عن الأضرار المادية التي لحقت بالكنيسة، كما منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي دخول أي مواد طبية أو غذائية إلى المحاصرين<sup>13</sup>.

تعرضت السلطة الفلسطينية والرئيس ياسر عرفات لضغوط سياسية لحل أزمة حصار الكنيسة وكان من أبرز الدول التي مارست ضغوطاً هي الفاتيكان لأنها كانت تخشى من مساس الاحتلال بقداسة الكنيسة، بحسب ما اكده محمد رشيد المستشار السابق للرئيس الراحل ياسر عرفات في احدى البرامج التلفزيونية<sup>14</sup>. والرئيس ياسر عرفات كان في ذلك الوقت محاصراً بمقر المقاطعة برام الله، ورغم ذلك حرص على إنهاء أزمة كنيسة المهد، فقام بتشكيل لجنة للتفاوض بشأن أزمة حصار كنيسة المهد. وكلف صلاح التعمري بترأسها والذي كان في حينه نائباً في المجلس التشريعي ووزيراً للاستيطان، ومن بين أبرز أعضاء اللجنة محمد المدني عضو اللجنة المركزية الحالي والذي كان في حينها محافظ بيت لحم<sup>15</sup>.

## 2.2. قنوات التفاوض بشأن محاصري كنيسة المهد مع إسرائيل وعقد صفقة لإبعاد بعضهم

<sup>13</sup> "الناطق باسم مبعدي كنيسة المهد وأحد مبعدي الكنيسة إلى قطاع غزة"، فهمي كنعان، 17 أيلول 2013.

<sup>14</sup> برنامج الذاكرة السياسية، ج3، قناة العربية الفضائية، 25 أيار 2012، متوفر على موقع يوتيوب، <http://www.youtube.com/watch?v=yA2pwOwDFic>

<sup>15</sup> مقابلة مع رئيس لجنة التفاوض لحل أزمة مبعدي كنيسة المهد، صلاح التعمري، 3 تشرين أول 2013.



أُحيط الكثير من الغموض حول قنوات التفاوض مع إسرائيل بشأن محاصري كنيسة المهد والصفقة المعقودة مع إسرائيل والتي أُبعد بناء عليها 39 من المحاصرين، ويتلخص هذا الغموض بوجود أكثر من قناة للتفاوض مع إسرائيل. فالقناة الأولى للتفاوض وهي التي تم الإعلان عنها هي اللجنة التي شكلها الرئيس الراحل عرفات برئاسة صلاح التعمري، والقناة الثانية كانت سرية يرأسها المستشار الاقتصادي للرئيس الفلسطيني السابق محمد رشيد المعروف بخالد سلام، ومحمد دحلان، وكانت تجري الجلسات بحضور أممي أمريكي. وقد قال أحد مبعدي الكنيسة أن محمد دحلان وكان حينها رئيس قوة الأمن الوقائي الفلسطيني ضمن قناة التفاوض السرية<sup>16</sup>.

بحسب رئيس القناة الأولى للتفاوض صلاح التعمري فقال في مقابلة معه أن موقف المفاوضات الفلسطينية كانت بأن لا إبعاد خارج الوطن للمحاصرين، ولاتسليم قائمة بأسماء المحاصرين، إلا في التوقيت الذي يختاره الفلسطينيون، وأن إطلاق النار على المحاصرين يوقف التفاوض. وأوضح أن المفاوضات مع الإسرائيليين في البداية كانت تتمحور حول مطالب الجانب الإسرائيلي بتسليم جميع أسماء المحاصرين داخل الكنيسة للإسرائيليين، لأن من بينهم مطلوبين للجانب الإسرائيلي وهو ما رفضه التعمري على حد قوله، وعضوا عن ذلك طلب منهم أن يسلموا للجانب الفلسطيني قائمة بأسماء المطلوبين وسيؤكد أو ينفي الجانب الفلسطيني للإسرائيلي إن كان المحاصرون ضمن القائمة أم لا. وأضاف التعمري أنه خلال التفاوض مع الإسرائيليين كانوا يطالبون بإبعاد سبعة من المحاصرين داخل الكنيسة، ونتيجة التفاوض توصل معهم لشبه اتفاق لإبعاد ستة إلى قطاع غزة. وأوضح بأنه تفاجأ بوجود خط آخر للتفاوض من دون علمه توصل لاتفاق آخر مع الإسرائيليين بإبعاد 39 محاصراً إلى غزة والدول الأوروبية. وعندما علم بذلك قدم استقالته من رئاسة لجنة التفاوض الخاصة بمحاصري الكنيسة. وحمل التعمري مسؤولية وجود القناة الثانية السرية للمبعدين أنفسهم لأنهم كانوا أثناء تواجدهم بالكنيسة يتصلون مع عدة أطراف فلسطينية كقادة من أجهزة الأمن وطلبوا منهم أن يعملوا على إخراجهم من الحصار، وبحسب تعبيره فقد "خدعه مبعدو الكنيسة وطعنوه في الظهر"<sup>17</sup>.

عندما تم الاستفسار من التعمري حول ما علمه بخصوص الاتفاقية الموقعة مع الإسرائيليين بخصوص المبعدين، فأوضح أنه لم ير أية اتفاقية وكل ما عرفه كان من ورقة مررها له أحد الأوروبيين عن موضوع مبعدي كنيسة المهد وكان بها أن مدة الإبعاد تُبحث فيما بعد. ولم

<sup>16</sup> مقابلة مع أحد مبعدي كنيسة المهد إلى غزة، مازن حسين، 17 أيلول 2013.

<sup>17</sup> مقابلة مع رئيس لجنة التفاوض لحل أزمة مبعدي كنيسة المهد، مرجع سابق.

ينكر وجود بعض الغموض المحيط بعقد الاتفاقية ولم يفصح أكثر عن هذا الجانب واكتفى بالقول: "من المبكر على كشف الحقيقة" وسبب ذلك من وجهة رأيه لأنه لا يستطيع أحد قول الحقيقة، وبرأيه أن من سيقول الحقيقة لا بد أن يكون قد "شرب حليب السباع".

فيما يتعلق بأطراف القناة الثانية السرية محمد رشيد<sup>18</sup> ومحمد دحلان<sup>19</sup> فكان يصعب على الباحثين الوصول إليهما لمعرفة المزيد حول الصفقة أو الاتفاقية الموقعة مع الجانب الإسرائيلي لتواجهما خارج فلسطين بسبب خلافهما الشديد مع السلطة الفلسطينية. لكن بحسب ما وصفه محمد رشيد في برنامج الذاكرة السياسية الذي بثته قناة العربية فإن جلسات المفاوضات الأربعة التي تمخض عنها اتفاقية بشأن مبعدى الكنيسة بأنها شاقة، وبأنه لوحد من يتحمل المسؤولية الكاملة، وأضاف بأنه لم يبعد أي مواطن رغماً عنه، وانهم خطوا بأيديهم الموافقة على الإبعاد، وكان الإبعاد مشروطاً بمدة زمنية لمدة عام، ولكن إسرائيل تنكرت لتلك الاتفاقية، ولم تلتزم بما تم التوافق عليه شفهيّاً معنا.

### 3. المحور الثالث: الموقف من قضية مبعدى كنيسة المهد

#### 3.1 موقف مبعدى كنيسة المهد من اتفاقية إبعادهم

كان لا بد من التوجه إلى الناطق باسم مبعدى كنيسة المهد فهمي كنعان لمعرفة موقف مبعدى الكنيسة من اتفاقية إبعادهم الشفوية، وما أشار إليه التعمري بأنهم خدعوه وبأنهم يتحملون مسؤولية إيجاد قناة سرية ثانية، وما أشار إليه رشيد بأنهم وافقوا على إبعادهم ووقعوا على ذلك. فأوضح كنعان بأن المبعدين لم يعلموا شيئاً عن الاتفاقية سوى أن هناك قائمة بتسع وثلاثون اسماً سيتم إبعادها لقطاع غزة ولبعض الدول الأوروبية لمدة عام فقط. وبشأن ما أشار إليه التعمري بأنهم خدعوه، قال بأنهم هم الذين تم تضليلهم وخداعهم، وتحملوا نتيجة هذا التضليل طوال

<sup>18</sup> السلطة الفلسطينية اتهمت محمد رشيد اختلاس الأموال والرحيل بها بعد موت عرفات وتلاحقه قضائياً انظر:

السلطة الفلسطينية تطلب من الانتربول اعتقال محمد رشيد، الإنتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 12 أيار 2012، متوفر على:

[www.aman-palestine.org/ar/media-center/460.html#sthash.BTCcwTmC.dpuf](http://www.aman-palestine.org/ar/media-center/460.html#sthash.BTCcwTmC.dpuf)

<sup>19</sup> الرئيس الفلسطيني أبو مازن والقائد العام لحركة فتح أصدر بتاريخ 2011/6/12 قراراً بفصل محمد دحلان من اللجنة المركزية لارتكابه قضايا جنائية ومالية، انظر:

«مركزية» واحالته ، صحيفة الحياة الجديدة، 13 حزيران 2011 - <http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=2&id=140601&cid=2257>

سنوات إبعادهم<sup>20</sup>. ويؤكد البيان الذي أصدره المبعدون بمناسبة مرور 11 عاماً على إبعادهم بعدم معرفتهم حتى اليوم ببنود الاتفاقية التي أبرمت بحقهم بين السلطة الوطنية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وبأنهم لطالما طالبوا بمعرفة فحواها ولكن دون جدوى<sup>21</sup>.

أما رداً على ما أشار إليه رشيد بأنهم وقعوا على إبعادهم فنفي كنعان ذلك متسائلاً: "إذا كان محمد رشيد معني بتوقيع المبعدين على الاتفاق فلماذا لم يبد ذات الاهتمام بتوقيع الاحتلال عليه، والإلتزام بمدة إبعاد لا تتجاوز عاماً واحداً كما تم الاتفاق عليه وكما تم إخبار المبعدين؟ ولماذا لم يتم توثيق الاتفاقية بشكل مكتوب كي تكون شهادة للتاريخ"<sup>22</sup>. وقد حمل المبعدون على لسان ناطقهم مسؤولية كون الاتفاقية التي تمت مع الجانب الإسرائيلي بشأن المبعدين شفوية وليست مكتوبة لمحمد رشيد. معتبراً ذلك من الأخطاء الفادحة وخاصة أن هناك جهات أشرفت على الاتفاق وهم الأمريكان والبريطانيون والاتحاد الأوروبي وبمباركة من الفاتيكان أن ذاك الذين كان كل همهم حل أزمة حصار الكنيسة وليس مصير المبعدين.

لم ينكر كنعان بأن المبعدين أرسلوا رسالة إلى الرئيس الراحل عرفات رسالة يطلبون فيها من الرئيس بإنهاء حصار كنيسة المهدي، ولكنه أشار بأنها رسالة تفويض للرئيس ياسر عرفات بحل أزمة الكنيسة لإنهاء معاناة المحاصرين ومحافظة بيت لحم التي تضررت بسبب حصار الكنيسة، وليس تفويضاً لهم بإبعادهم إلى ما لا نهاية. حيث مضى ثلاثة عشر عاماً على مبعدي كنيسة المهدي، دون ان يتحرك أحد على حد تعبير كنعان.

استطاع الباحثان الحصول من الناطق باسم المبعدين على رسالة المبعدين إلى الرئيس الراحل، فمما جاء فيها: "نحن الموقعون أدناه المحاصرون في كنيسة المهدي نتوجه إليكم بكتابتنا هذا لسرعة إنهاء حصار كنيسة المهدي بالحل الذي ترونه مناسباً وذلك لأجل إنهاء معاناة محافظة بيت لحم وأهلها البالغ عددهم ما يقرب من مائة وأربعين ألف مواطن أصبحوا يعانون الأمرين نتيجة حصارنا داخل الكنيسة"<sup>23</sup>.

<sup>20</sup> "الناطق باسم مبعدي كنيسة المهدي وأحد مبعدي الكنيسة إلى قطاع غزة"، فهمي كنعان، مرجع سابق.

<sup>21</sup> بيان في ذكرى دخول مبعدي كنيسة المهدي العام الحادي عشر للإبعاد، صادر عن مبعدي كنيسة المهدي في غزة والدول الأوروبية، 10 أيار 2012.

<sup>22</sup> "الناطق باسم مبعدي كنيسة المهدي وأحد مبعدي الكنيسة إلى قطاع غزة"، فهمي كنعان، مرجع سابق.

<sup>23</sup> رسالة محاصري كنيسة المهدي إلى رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات، تم الحصول على الرسالة من فهمي كنعان الناطق باسم المبعدين، الرسالة بخط اليد، ( . . ).

### 3.2 موقف الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان من قضية مبعدي كنيسة المهدي

لم تصدر مفوضية حقوق الإنسان موقفاً رسمياً من قضية مبعدي كنيسة المهدي، بحسب ما أوضح بهاء السعدي، ولكنه أشار إلى موقف مفوضية حقوق الإنسان من قيام دولة الاحتلال بإبعاد المدنيين بشكل عام، وهو ما وصفه بأنه مخالف للقانون الدولي الإنساني وبالتالي تعتبره مفوضية حقوق الإنسان إبعاداً غير قانوني، وذلك بغض النظر إن كانت هناك اتفاقية موقعة بشأن إبعاد المدنيين أم لم توجد اتفاقية موقعة، لأن القانون الدولي الإنساني يعتبر بأنه لا يحق للمدنيين أن يتنازلوا عن حقوقهم فيقبلوا بأن تبعدهم دولة المحتل.<sup>24</sup> وعندما توجه الباحثان للسعدي بسؤاله إن كانت المفوضية اتخذت أية إجراءات قانونية أو أصدرت بيانات بشأن قضية المبعدين، أجاب بأن المفوضية لم تصدر شيئاً حول قضية مبعدي كنيسة المهدي. وحول سؤاله إن كانت تدخلت في موضوع المفاوضات التي جرت بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بخصوص قضية مبعدي المهدي والاتفاقية الشفوية التي تمت، فأوضح بأن مفوضية حقوق الإنسان لم تكن طرفاً في المفاوضات ولم تتدخل فيها.

لا يختلف موقف الأمم المتحدة كثيراً عن موقف مفوضية حقوق الإنسان من قضية مبعدي كنيسة المهدي، فبحسب ما أوضحه د. باسم الخالدي، فإن الأمم المتحدة لم تصدر أي موقف رسمي من قضية مبعدي كنيسة المهدي، مبيناً أن الأمم المتحدة يحكمها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وتخضع مواقفها لموقف القانون الدولي من الإبعاد في ظل الاحتلال والذي يمنع على قوة الاحتلال نقل السكان الأصليين لمكان آخر.<sup>25</sup>

كان مبعدو كنيسة المهدي قد أرسلوا عدة رسائل منها رسالة للأمين العام السابق كوفي أنان ورسالة إلى الأمين العام الحالي بانكي مون. وقد استطاع الباحثان الحصول على رسالتهم الأخيرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بانكي مون، وقد شرح المبعدون خلال الرسالة معاناتهم طوال سنوات إبعادهم من بينها فقدان أحدهم وهو عبد الله داوود في الجزائر حيث تم إبعاده، إضافة إلى فقدانهم غالبية أقربائهم دون أن يسمح الاحتلال لهم برؤيتهم أو حتى إلقاء نظرة الوداع الأخيرة عليهم لحظة وفاتهم. عدا عما يقوم به الاحتلال من منعهم من زيارتهم لأهلهم أو أبنائهم أو السماح لعائلاتهم بزيارتهم في مكان إبعادهم خاصة بالنسبة لمبعدي غزة. وبعد أن ذكر المبعدون بانكي مون أن الإبعاد يعد مخالفة للقانون الدولي، ناشدوه بالتدخل العاجل بالضغط

<sup>24</sup> "مسؤول حقوق الإنسان في مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة- "، بهاء السعدي، 8

2013.

<sup>25</sup> "المستشار السياسي للأمين العام للأمم المتحدة- " 6 2013.

على الاحتلال الإسرائيلي وإرغامه على تطبيق القانون الدولي بإنهاء معاناة 39 عائلة فلسطينية مشتتة بين غزة وبيت لحم والدول الأوروبية، وإعادة المبعدين إلى وطنهم، لأنهم لا يريدون العودة إلى أهلهم في توابيت كما حصل مع زميلهم عبد الله داوود، وإنما يريدوا العودة أحياء<sup>26</sup>.

وقد أكد فهمي كنعان بأن الأمم المتحدة لم ترد على رسائلهم، وعندما تم سؤال د الخالدي لماذا لم يجب بانكي مون أو الأمم المتحدة على رسائل المبعدين، فأجاب بأن بانكي مون هو سكرتير الأمم المتحدة، وهو ينفذ ما يأتيه من قرارات، ويقول أن السلطة الفلسطينية لم تتقدم بشكل رسمي للأمم المتحدة بشأن مبعدي كنيسة المهد وعليها أن تفعل ذلك أولاً، ثم يمر بإجراءات أخرى سواء عبر الجمعية العامة أو مجلس الأمن، وأوضح بأن موازين القوى هي التي تفرض قراراتها في مجلس الأمن. لكنه مع ذلك أضاف بأنه في اللقاء الذي حضره الخالدي برفقة بانكي مون مع الإسرائيليين، طرح بانكي مون قضية مبعدي الكنيسة لكن الخالدي لم يعرف بماذا رد الإسرائيليين عليه<sup>27</sup>.

أضاف د الخالدي كذلك بصفته الشخصية كونه فلسطيني وليست بصفته الرسمية، بأن قضية مبعدي الكنيسة تحتاج أن تتخذ السلطة إجراءات قانونية وتتقدم إلى القضاء الدولي كما فعلت بالنسبة للجدار الفاصل في محكمة العدل بلاهاي. وأيضاً يرى بأن المبعدين أنفسهم عليهم أن يكتفوا من مطالبهم بإعادتهم ولا يكتفوا برسائل المناشدة التي يوجهونها إلى الأمين العام للأمم المتحدة أو البيانات ورسائل المناشدة التي يتقدمون بها للسلطة، وإنما يرى بأن عليهم أن يلجأوا إلى محكمة العدل الدولية لأن حقهم بالعودة إلى أماكن سكنهم التي أبعدها عنها هو حق يكفله القانون الدولي، إضافة إلى أنه يرى بأنهم يتوجب عليهم أن يكتفوا من حملتهم في الإعلام من أجل خلق رأي عام يساند قضيتهم، وأن يتوجهوا كذلك إلى المنظمة العربية لحقوق الإنسان. والأمر الآخر الذي لفت له الخالدي هو ضرورة أن يوحد المبعدون أنفسهم، لأنه قال بأن المبعدين خاصة مبعدي غزة انقسموا تبعاً للانقسام الذي حصل بين فتح وحماس في غزة، وأصبحوا يكتبوا تقارير في بعضهم بعضاً وهذا الانقسام يضر بوحدتهم<sup>28</sup>.

### 3.3 موقف منظمات حقوق الإنسان من قضية مبعدي كنيسة المهد

<sup>26</sup> رسالة مبعدي كنيسة المهد في غزة والدول الأوروبية إلى الأمين العام للأمم المتحدة بانكي مون 9 أيار 2013.

<sup>27</sup> "المستشار السياسي للأمين العام للأمم المتحدة."

<sup>28</sup>

لمعرفة موقف منظمات حقوق الإنسان العاملة في فلسطين من قضية مبعدي كنيسة المهد وإن كانوا قاموا بأية إجراءات لمساعدتهم بالعودة إلى أماكن سكنهم، تم التوجه للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان باعتباره أكبر مؤسسة حقوقية تعنى بحقوق الإنسان في منطقة غزة، وأيضاً مؤسسة الحق باعتبارها من أكبر المؤسسات التي تعنى بحقوق الإنسان في الضفة. وعندما تم سؤال المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن موقفه بالنسبة لمبعدي كنيسة المهد وإن كان المركز اتخذ أية اجراءات قانونية بالنسبة لمبعدي الكنيسة، أجاب إبراهيم الصوراني بأن المركز اهتم بقضية مبعدي الكنيسة لأن عودتهم من الحقوق التي كفلها الإنسان، وقال بأنه عندما توجه المبعدون إلى المركز في الذكرى العاشرة على إبعادهم وطالبوه بالعمل على عودتهم أو على أقل تقدير بالسماح لهم بزيارة ذويهم في بيت لحم، استجاب المركز لتلك الدعوة وتقدم بكتاب رسمي للمستشار القانوني الاسرائيلي على معبر بيت حانون، وبعد فترة زمنية جاء رد المستشار على الكتاب بضرورة مراجعة جهة الاختصاص وهي التنسيق والارتباط المدني، وفعلاً توجه محامي المركز بكتاب لوزارة الشؤون المدنية الفلسطينية وبموجبها أرسلت الوزارة الكتاب لوحدة التنسيق والارتباط حسب الأصول ومنذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا لم ترد التنسيق والارتباط على هذا الموضوع وما زال المركز يتابع باهتمام الظروف الانسانية التي يعاني منها مبعدي كنيسة المهد<sup>29</sup>. أما بالنسبة لمؤسسة الحق بحسب ما أكده محامي المؤسسة ناصر الريس فإنها لم تقم بأية إجراءات متعلقة بالمبعدين<sup>30</sup>.

#### 3.4 موقف السلطة الفلسطينية من قضية مبعدي الكنيسة

من أجل معرفة موقف السلطة من قضية مبعدي الكنيسة تواصل الباحثان مع د. صائب عريقات باعتباره كبير المفاوضيين الفلسطينيين، وقال عريقات أن موقف السلطة الفلسطينية هو رفضها لإبعاد الفلسطينيين عن أراضيهم، لأن إبعاد أي مواطن عن أرضه يعتبر جريمة حرب. لذلك ترى السلطة بحسب ما أوضح، أنه يجب إعادة هؤلاء المبعدين سواء الموجودين بغزة أو أوروبا إلى أماكن سكنهم وذويهم. وأضاف بأن عودة مبعدي الكنيسة تبثه السلطة مع الجانب الإسرائيلي حتى الآن وطرحه المفاوض الفلسطيني منذ زمن طويل على الجانب الإسرائيلي.

<sup>29</sup> "محامي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان"، إبراهيم الصوراني 9 تشرين 2013.

<sup>30</sup> "، ناصر الريس 8 تشرين أول 2013.

وحول سؤاله عن مدى تجاوب الجانب الإسرائيلي مع المفاوضات الفلسطينية في قضية مبعدي الكنيسة، أجاب أن الجانب الإسرائيلي لم يتجاوب حول هذه النقطة على الإطلاق ولكن مع هذا، فالموضوع مطروح بقوة<sup>31</sup>.

حول سؤاله إن كانت السلطة الفلسطينية قد توجهت للمؤسسات الدولية والحقوقية بخصوص قضية المبعدين، أجاب عريقات بأن السلطة الفلسطينية تواصلت مع الاتحاد الأوروبي كونه هو من قام بالدور الأساسي بهذه الصفقة، التي كانت قد تمت تحت حصار الرئيس ياسر عرفات. وأضاف بأنه شخصياً لم يعرف تفاصيل ما تم وكيف تم ذلك، إلا أنه مع ذلك أوضح بأن السلطة الفلسطينية على اتصال مع الاتحاد الأوروبي وسيكون هناك لقاء خلال أيام ما بين كاترين اشتون ببروكسل والرئيس محمود عباس، وسيكون موضوع مبعدي كنيسة المهدي على أجندة اللقاء<sup>32</sup>.

كان المبعدون قد أصدروا بياناً بعد إعلان القيادة الفلسطينية نيتها العودة إلى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، طالبوها خلاله بعدم الموافقة على العودة إلى المفاوضات إلا بالتزام الاحتلال الإسرائيلي بعودة مبعدي كنيسة المهدي، وبتفعيل قضيتهم في كافة المحافل الدولية وخاصة محكمة الجنايات الدولية، كما طالبوا القيادة الفلسطينية لحين عودتهم العمل الفوري على تأمين زيارات لعائلات المبعدين<sup>33</sup>.

أكد الناطق باسم المبعدين أن السلطة لم تستجب لأي من مطالبهم، وأصبح يسود شعور لدى المبعدين بأن السلطة الفلسطينية لا تريد عودتهم. حيث اتهم المبعد مازن حسين بأن السلطة ترفض عودتهم<sup>34</sup>. وقد ازداد هذا الشعور لديهم بعد خطاب الرئيس أبو مازن تاريخ 2013/9/1م أمام المجلس الثوري الذي وصف خلاله صفقة كنيسة المهدي بالمعيبة، وبأنه لا يعرف أحد كيف عقدت ومع من عقدت وأين أوراقها، خاصة وأن الرئيس أعرب عن اعتقاده أثناء الخطاب بأنهم لن يعودوا. وطالب المبعدون الرئيس في بيان أصدره أن يوضح لهم لماذا وصف الصفقة "بالمعيبة" ولماذا يعتقد بأنهم "لن يعودوا"، مؤكداً في بيانهم أن الرئيس محمود عباس يعرف تفاصيل الصفقة كاملة، وأنه خلال اجتماعهم به في منتدى الرئيس في غزة عام 2005م، وكان

31 "كبير المفاوضين الفلسطينيين د. صائب عريقات" 19 2013.

32

33 بيان صادر كنيسة المهدي 28 2013 .2.

34 "بعدي كنيسة المهدي إلى قطاع غزة"، مازن حسين، 22 أيلول 2013.

في ذلك الوقت رئيساً للوزراء، أبلغهم أن هذه الصفقة خطأ كبير ارتكبه السلطة الوطنية الفلسطينية، وبأنه توصل إلى اتفاق لعودة المبعدين مع رئيس وزراء الاحتلال آن ذاك اولمرت، وبأنهم سيعودون إلى بيت لحم خلال ساعات<sup>35</sup>. وبحسب الناطق باسم المبعدين فإن الرئيس لم يرد على بيانهم.

#### 4. المحور الرابع: أخطاء السلطة والمبعدين وتصور يساعد على عودتهم

##### 4.1 أخطاء وقع بها المبعدون والسلطة بشأن اتفاقية إبعادهم

لاحظ الباحثان أن المبعدين والسلطة وقعوا في العديد من الأخطاء تحملوا هم وحدهم نتيجتها، ومن بين هذه الأخطاء:

1. وجود قناتي تفاوض سرية وعلنية بذات الوقت الأمر الذي أضعف من موقف المفاوضات الفلسطينية وكان ذلك بعلم المبعدين بحسب ما أشار صلاح التعمري وهو ما لم ينفية المبعدون.

2. من الأخطاء التي وقعت بها السلطة من خلال قناة التفاوض السرية التي عقدت الاتفاقية أنها لم تطلب أن يكون الاتفاق مكتوباً وموقعاً حتى تلزم إسرائيل بالمدة التي تم الاتفاق خلالها على إبعاد المبعدين وهي سنة إلى سنتين بحسب ما أشار المبعدون بأنه تم إبلاغهم.

3. وقع المبعدون بخطأ عدم رؤيتهم للاتفاق الذي تم على أساسه إبعادهم، ولم يعرفوا أن الاتفاق كان شفويًا وليس مكتوباً، ولم يصرّوا على الاطلاع على تفاصيله الذي يفترض أن يكون مكتوباً خاصة وأنه يحدد مصيرهم المستقبلي، فكل ما كانوا يهتمون به إنهاء الأزمة بأسرع وقت.

4. وقعت السلطة بخطأ أنها حصرت معرفة بنود الاتفاقية وملابسات عقدها بأشخاص محددين جعلهم أصبحوا مطاردين من القضاء الفلسطيني وهربوا خارج الوطن، فبحسب ما

<sup>35</sup> بيان صادر عن مبعدي كنيسة المهدي رداً على تصريح الرئيس أمام المجلس الثوري لحركة فتح ومطالبة الرئيس بتوضيح تصريحه 4 أيلول 2013 .1.



أشار كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات فهو لم يطلع على بنود الاتفاقية حتى هذه اللحظات.

5. استعجال السلطة من خلال قناة التفاوض السرية بالموافقة على إبعاد مبعدي الكنيسة علماً أن القانون الدولي يحظر إبعاد المدنيين.

## 4.2 تصور لكيفية مساعدة مبعدي كنيسة المهد بالعودة

حرص الباحثان على وضع تصور يساعد الأطراف ذات الصلة بقضية مبعدي كنيسة المهد لمحاولة إنهاء أزمته وعودتهم إلى مدنهم وقراهم التي أبعدها منها، وأطلق الباحثان على هذا التصور "بخارطة طريق عودة مبعدي كنيسة المهد"، وتتوزع بنود هذه الخارطة على المبعدين أنفسهم، وعلى السلطة الفلسطينية، الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحقوقية، وأخيراً الإعلام، وفي يلي توضيح هذه البنود:

### أولاً: المبعدون أنفسهم

المبعدون هم المتضررون أولاً وأخيراً من إبعادهم، لذلك ربما يقع عليهم دوراً كبيراً في بذل المزيد من الجهد من أجل عودتهم، فعلى مبعدي كنيسة المهد في قطاع غزة والشتات القيام بالخطوات التي قد تساعد في عودتهم:

- 1- توحيد صفوفهم بغض النظر عن الانتماء السياسي للمبعدين، إذ بحسب المقابلات التي أجريت مع المبعوثين فقد أضر بالمبعدين عدم توحيد صفوفهم وتأثير الانقسام عليهم خاصة المبعدين إلى غزة.
- 2- تكثيف جهودهم في الإعلام من أجل خلق رأي عام يساند قضيتهم، إذ حتى اللحظة لم يستطع المبعدون خلق رأي عام فلسطيني ضاغط يستطيع أن يساندهم في قضيتهم. ويحتاج المبعدون كذلك إلى توحيد خطابهم الإعلامي.
- 3- ضرورة أن يعمل مبعدي الكنيسة أينما تواجدوا على تغليب هدف العمل الجماعي لعودتهم لمدنهم وقراهم بالضفة الغربية على أي مصلحة فردية أو حزبية لكل منهم، وذلك بأن يحددوا أي اختلافات سياسية أو حزبية بينهم.

4- التوجه إلى مؤسسات حقوقية عربية كالمنظمة العربية لحقوق الإنسان وكذلك مؤسسات حقوقية إسرائيلية ودولية، بهدف الضغط على الاحتلال الإسرائيلي للالتزام بنصوص القانون الدولي الإنساني والسماح لهم بالعودة. وعدم الاكتفاء بالتوجه إلى مؤسسات حقوقية فلسطينية.

5- تشكيل غرفة عمليات لمتابعة الملف وحشد الرأي العام الفلسطيني والإقليمي والدولي لقضيتهم الإنسانية عبر استثمار دور المبعدين بأوروبا ومن يناصر الحق والإنسانية بالعالم.

6- في حال رفضت السلطة تحمل مسؤوليتها القانونية تجاه المبعدين بأن تتوجه للقضاء الدولي، فيمكن للمبعدين بصورة فردية أن يتوجهوا بشكوى إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة<sup>36</sup>.

7- إعلان المبعدين عن خطوات تصعيدية تبدأ بالاعتصام وصولاً للإضراب المفتوح عن الطعام أمام مقر الأمم المتحدة قد يساهم في تشكيل رأي عام محلي ودولي مناصر لقضيتهم. ويساعد في ذلك عندما يقوم أهالي المبعدين وذويهم بالإعلان عن اعتصام مماثل أمام كنيسة المهد خاصة خلال احتفالات أعياد الميلاد في بيت لحم.

## ثانياً: السلطة الفلسطينية

باعتبار السلطة الطرف الأول عن مبعدي كنيسة المهد، ولأنها كانت الطرف الذي عقد الاتفاقية مع إسرائيل التي تم بناء عليها إبعادهم فيتوجب عليها ما يلي:

1. أن تتحمل مسؤوليتها الأخلاقية تجاه المبعدين باعتبارهم مواطنين فلسطينيين فتوفر لهم كل ما يحتاجه المبعدون.

2. العمل الجاد لفتح ملفهم مع المفاوضات الإسرائيلي وإنهاء الملف عبر الطرق الدبلوماسية والسياسية.
3. التوجه للمنظمات الدولية المحاكم الجنائية الدولية للمطالبة بعودة مبعدي الكنيسة، لأن السلطة الفلسطينية هي الطرف المخول بمخاطبة الأطراف الدولية.
4. أن تتحمل مسؤوليتها تجاه المبعدين في احتياجاتهم المختلفة خاصة الإنسانية.
5. أن توضح للمبعدين والرأي العام الفلسطيني توضيح بنود الاتفاقية التي على أساسها تم إبعاد المبعدين ومخاطبة الشعب الفلسطيني بكل شفافية حول ما جرى، فلا يعقل أن يتحمل شخص محمد رشيد المسؤولية الكاملة عن تلك الصفقة الغامضة، كون رشيد نفذ تعليمات صادرة من رأس الهرم السياسي ممثلاً بشخص الرئيس الراحل ياسر عرفات.
6. أن تساعد المبعدين في وضع خطة عمل تنظم خطواتهم القانونية، من خلال التوجه لمؤسسات الأمم المتحدة وعلى وجه التحديد مفوضية حقوق الإنسان، مع ضرورة توكيل محامين ومؤسسات حقوقية لمتابعة قضيتهم في المحافل الدولية.

### ثالثاً: المنظمات الحقوقية الفلسطينية:

المنظمات الحقوقية الفلسطينية قصرت في حق المبعدين ولم تعمل بشكل جاد وكافي للعمل على مساعدتهم في العودة، وهناك أمور إذا قامت بها المنظمات الحقوقية الفلسطينية فمن شأنها أن تساعد المبعدين بالعودة من بينها:

1. تتمتع المنظمات الحقوقية بصفة استشارية بالأمم المتحدة وتستطيع أن تقدم تقارير موازية للتقارير التي تقدمها السلطة الفلسطينية للأمم المتحدة حول انتهاكات حقوق الإنسان، وبذلك تستطيع المنظمات الحقوقية الفلسطينية أن تضمن في تقاريرها استمرار الاحتلال الإسرائيلي بانتهاك حقوق مبعدي كنيسة المهدي بعدم السماح لهم بالعودة بشكل مخالف للقانون الدولي.
2. القيام بحملات دولية بالتعاون مع منظمات حقوقية عربية ودولية وإسرائيلية من شأنها أن تقضح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي بشأن مبعدي المهدي وعدم عودتهم.

3. المساهمة في توضيح الظروف الصعبة التي يعيشها المبعدون في الابتعاد عن ذويهم وعائلاتهم سواء للرأي العام الفلسطيني أو الدولي.
4. عقد مؤتمرات وورش عمل بالتعاون مع الجامعات للخروج بتوصيات من شأنها المساعدة في الخروج بتصورات من شأنها المساعدة على عودة المبعدين.

#### رابعاً: الإعلام

الإعلام الفلسطيني يقع عليه مسؤولية كبيرة في تشكيل رأي عام فلسطيني محلي من شأنه أن يكون وسيلة ضغط على كل الأطراف المعنية بقضية مبعدي كنيسة المهد، فمن خلال تشكيل رأي عام مناصر لقضية المبعدين سيساهم في دفع أصحاب القرار للعمل الجاد باتجاه عودة المبعدين وهناك بعض الخطوات التي يستطيع الإعلام أن يقوم بها من شأنها أن تساهم في تفعيل ملف مبعدي كنيسة المهد ومنها على سبيل المثال:

- 1- الاهتمام بتغطية المؤتمرات الصحفية للمبعدين إعلامياً وبتغطية مكثفة وعدم الاكتفاء بالمرور على تلك المؤتمر على شكل خبر صحفي صغير.
- 2- العمل على تسليط الضوء إعلامياً على رسائل المبعدين التي يرسلوها للمسؤولين الدوليين أو للسلطة الفلسطينية.
- 3- التواصل مع وسائل الإعلام الدولي والإقليمي لتغطية أي اعتصامات أو إضرابات أو إجراءات تصعيدية يعلن عنها المبعدون.

#### نتائج الدراسة

اهتمت هذه الورقة بمعالجة قضية مبعدي كنيسة المهد من المنظور السياسي وليس من منظور القانون الدولي، وقد وجدت أن اهتمام علم السياسة بمفهوم الإبعاد ازداد بعد الحرب العالمية الثانية. كما وجدت أن هناك فرق بين اهتمام كل من علم السياسة وعلم القانون الدولي بمعالجة مفهوم الإبعاد، فبينما اهتم القانون الدولي بالجانب القانوني فيما يتعلق بحماية حقوق المبعدين، اهتم علم السياسة بالجانب السياسي فيما يتعلق بسياسات الدول المحتلة التي تمارس الإبعاد.

توصلت هذه الورقة كذلك إلى أن السياسة الإسرائيلية في إبعاد الفلسطينيين بدأت بترحيل الفلسطينيين عن أراضيهم خلال عامي 1948 و1967م ولا زالت مستمرة في سياستها بالإبعاد حيث أبعدت بعض محاصري كنيسة المهد. ووجدت أنه ورغم وجود اتفاقية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حول إبعاد بعض محاصري كنيسة المهد لحل أزمة حصار الكنيسة، إلا أن إسرائيل لم تلتزم بالمدة التي تم الاتفاق عليها بإعادة مبغدي الكنيسة بعد سنة أو سنتين على الأكثر، ولا زالوا بالإبعاد حتى اللحظة.

كما تبينت الورقة إلى أن الغموض الذي أحيط باتفاقية إبعاد بعض محاصري كنيسة المهد تحمّل نتيجته المبعدون وحدهم، وتركز هذا الغموض حول وجود أكثر من قناة اتصال أثناء عملية التفاوض مع الجانب الإسرائيلي بشأن مبغدي الكنيسة. واحدة سرية والأخرى علنية ونجم عن هذا الغموض أيضاً أن الاتفاقية كانت شفوية وغير مكتوبة، ولم يتم الإفصاح حتى اللحظة عن بنود الاتفاقية وتصلت إسرائيل من تنفيذها. كما اتصلت السلطة الفلسطينية من الاتفاقية حيث وصفها رئيس السلطة الحالي أبو مازن بالمعيبة، بسبب أن أحد قنوات التفاوض ممن عقدوا الاتفاقية هم ملاحقون من القضاء الفلسطيني وهربوا خارج فلسطين.

حول مواقف كل من المبعدين والسلطة ومنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ومفوضية حقوق الإنسان والأمم المتحدة من قضية مبغدي الكنيسة، توصلت الدراسة إلى أن موقف المبعدين رافضاً لعملية إبعادهم وبطالون بعودتهم ويشككون بأن السلطة تعمل بجد على إرجاعهم ويتخوفون بأنهم سيبقون في الإبعاد إلى ما نهاية، وبالنسبة لموقفهم من الاتفاقية فقد أوضحوا بأنه تم تضليلهم وخداعهم لأنهم لم يعلموا شيئاً عن بنودها وبأنهم سيعودون بعد عام فقط، وبأنهم لم يوقعوا على أي اتفاقية.

بالنسبة لموقف كل من مفوضية حقوق الإنسان أو الأمم المتحدة فلم تصدر أي منهما موقفاً رسمياً من قضية مبغدي كنيسة المهد، إلا أن موقفهما بشكل عام من الإبعاد يرفض أن تقوم دولة الاحتلال إبعاد المدنيين لأنه مخالف للقانون الدولي الإنساني وأي إبعاد تعتبره غير قانوني، وذلك بغض النظر إن كانت هناك اتفاقية موقعة بشأن إبعاد المدنيين أم لم توجد اتفاقية موقعة، لأن القانون الدولي الإنساني يعتبر بأنه لا يحق للمدنيين أن يتنازلوا عن حقوقهم فيقبلوا

بأن تبعدهم دولة المحتل. وقد توصلت الورقة أن موقف مفوضية حقوق الإنسان والأمم المتحدة من قضية المبعدين ضعيف جداً، فمفوضية حقوق الإنسان لم تتخذ أي إجراءات بحق مبعدي الكنيسة. أما بالنسبة للأمم المتحدة فالسكرتير العام للأمم المتحدة لم يجب على رسائل المبعدين ولم تمارس الأمم المتحدة ضغوطها على إسرائيل لأنها تخضع لسياسة موازين القوى الداعمة لإسرائيل.

بشأن موقف السلطة من قضية مبعدي الكنيسة فرغم أن موقف السلطة بحسب ما أشار كبير المفاوضين هو رفضها لإبعاد الفلسطينيين عن أراضيهم وطالبت السلطة الإسرائيليين بعودتهم، إلا أنها لم تتقدم بشكل رسمي للأمم المتحدة أو القضاء الدولي لتطالب بعودة مبعدي كنيسة المهدي، ولم ترد على مطالبة مراكز حقوق الإنسان الفلسطينية بعمل زيارة لمبعدي الكنيسة لذويهم.

أما موقف منظمات حقوق الإنسان، فبعض المؤسسات لم تتدخل نهائياً في قضية المبعدين، وبعضها الآخر كان تدخله ضيقاً ومحدوداً من خلال مراسلة الجانب الإسرائيلي والفلسطيني بالسماح بزيارة المبعدين لذويهم خلال الأعياد ولم تلق تلك المراسلات أي رد.

توصلت الدراسة إلى أن الإجراءات التي قام بها كل من المبعدون أو السلطة أو المنظمات الحقوقية الفلسطينية غير كافية ولم تؤد إلى عودتهم، لذلك اقترحت الدراسة تصوراً قد يساعد في عودة مبعدي الكنيسة لكن لا بد من تضافر جميع الأطراف سواء السلطة أو المبعدين أنفسهم أو المنظمات الحقوقية والرأي العام والإعلام.

## المراجع

### المراجع باللغة العربية

أبو صوي، محمود، "مشروعية الإبعاد القسري للسكان المقدسيين في ظل أحكام القانون الدولي الإنساني: قضية النواب المقدسيين"، سلسلة أوراق عمل 13/2011، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية بجامعة بيرزيت، 2011.

إجراء الشكاوى الخاصة بمجلس حقوق الإنسان، موقع الأمم المتحدة مفوضية حقوق الإنسان، [www.ohchr.org](http://www.ohchr.org)، (ب، ت).

البابا، رجب، جهود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتفاضة الفلسطينية (1987-1994)، رسالة (ماجستير)، الجامعة الإسلامية- كلية الآداب- قسم الآثار والتاريخ، 2010.

برنامج الذاكرة السياسية، ج3، قناة العربية الفضائية، موقع يوتيوب، [www.youtube.com](http://www.youtube.com)، 25 أيار 2012.

بيان صادر عن مبعدى كنيسة المهد بخصوص عودة المفاوضات، 28 تموز 2013.

بيان صادر عن مبعدى كنيسة المهد ردا على تصريح الرئيس أمام المجلس الثوري لحركة فتح ومطالبة الرئيس بتوضيح تصريحه، 4 أيلول 2013، ص.1.

بيان في ذكرى دخول مبعدى كنيسة المهد العام الحادي عشر للإبعاد، صادر عن مبعدى كنيسة المهد في غزة والدول الأوروبية، 10 أيار 2012.

رسالة مبعدى كنيسة المهد في غزة والدول الأوروبية إلى الأمين العام للأمم المتحدة بانكي مون، 9 أيار 2013.

رسالة محاصري كنيسة المهد إلى رئيس السلطة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات، الرسالة بخط اليد، (ب.ت).

سعد الله، عمر، تطور تدوين القانون الدولي الإنساني، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997.

سعد الله، عمر، معجم في القانون الدولي المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

السلطة الفلسطينية تطلب من الانتربول اعتقال محمد رشيد، موقع الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، [www.aman-palestine.org](http://www.aman-palestine.org)، 12 أيار 2012.

صحيفة القدس المحلية، 27 نيسان 2010.

قرار عسكري جديد سيسمح للجيش بإبعاد عشرات الآف الفلسطينيين من الضفة الغربية، موقع صحيفة هآرتس موقع صحيفة هآرتس، [www.haaretz.co.il](http://www.haaretz.co.il)، 8 نيسان 2010.

مقابلة مع "أحد مبغدي كنيسة المهد إلى قطاع غزة"، مازن حسين، 22 أيلول 2013.

مقابلة مع "كبير المفاوضيين الفلسطينيين د. صائب عريقات"، 19 تشرين أول 2013.

مقابلة مع "المستشار السياسي للأمين العام للأمم المتحدة-مكتب رام الله"، باسم الخالدي، 6 أكتوبر 2013.

مقابلة مع "الناطق باسم مبغدي كنيسة المهد وأحد مبغدي الكنيسة إلى قطاع غزة"، فهمي كنعان، 17 أيلول 2013.

مقابلة مع "محامي المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان"، إبراهيم الصوراني، 9 تشرين أول 2013.

مقابلة مع "محامي مؤسسة الحق"، ناصر الرئيس، 8 تشرين أول 2013.

مقابلة مع "مسؤول حقوق الإنسان في مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة-مكتب رام الله"، بهاء السعدي، 8 أكتوبر 2013.

مقابلة مع أحد مبغدي كنيسة المهد إلى غزة، مازن حسين، 17 أيلول 2013.

مقابلة مع رئيس لجنة التفاوض لحل أزمة مبغدي كنيسة المهد، صلاح التعمرى، 3 تشرين أول 2013.

"مركزية" فتح تقرر فصل دحلان واحالته للقضاء، موقع صحيفة الحياة الجديدة، [www.alhayat-j.com](http://www.alhayat-j.com) ، 13 حزيران 2011.

وليد، بن شعيرة، الترحيل والإبعاد القسري للمدنيين في ضوء القانون الدولي الإنساني، رسالة (ماجستير)، جامعة الحاج لخضر (باتنة)- كلية الحقوق- قسم العلوم القانونية. 2010.

يوسف، محمد صافي، الحماية الدولية للمشردين قسريا داخل دولهم، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.



## References

Bassiouni, Cherif, **Crimes Against Humanity in International Criminal Law**, 2nd edition, London: Kluwer Law International.

Cryer, Robert, **Prosecuting International Crimes Selectivity and the International Criminal Law Regime**, Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

General Orders No. 100: The Lieber Code, 24 April 1863, **Yale Law School**, [www.avalon.law.yale.edu](http://www.avalon.law.yale.edu)

Henckaerts, Jean–Mari, **Mass Expulsion in Modern International Law and Practices**, London: Martinus Nijhoff Publishers, 1995.

Olusanya, Olaoluwa, **Double Jeopardy without Parameters**, Oxford: Inersentia, 2004, p. 235.